

المرونة البنكية و تسهيلات في فتح الاعتمادات هي مطالب لجنة التصدير والاستيراد والتجارة الداخلية

عقدت لجنة التصدير والاستيراد والتجارة الداخلية اجتماعاً برئاسة م/ علاء البهي رئيس اللجنة وبحضور المهندس/ حسين صبور – رئيس الجمعية والسيدة/ علا جاد الله – رئيس الشركة المصرية لضمان مخاطر الصادرات والسيد / هشام حسن – رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات بغرض مناقشة أوضاع التجارة الداخلية والخارجية في مصر خلال المرحلة الحالية والآليات اللازمة للنهوض بحركة التجارة المصرية، وقد اتفق على ما يلي:

١. ضرورة تفهم البنوك خلال المرحلة القادمة لما قد يطلبه بعض العملاء المصريين بجدولة المديونات نظراً للظروف الاقتصادية والتوقف عن العمل الذي مرت به البلاد.
٢. أضافت الشركة المصرية لضمان الصادرات خدمة ضمان الاستيراد أيضاً حيث تقوم الشركة بضمان الملائة المالية للمستوردين المصريين للمصدرين من الخارج.
٣. الضمانات التي تقدمها الشركة المصرية لضمان الصادرات جزء منها ضمانات سياسية والجزء الآخر ملاءات مالية للعملاء ، لذا فلا يمكن تعميم موافقة الشركة لضمان الصادرات لبعض الدول من عدمه.
٤. تقوم الشركة المصرية لضمان الصادرات بضمان الصادرات من الخدمات وليس المنتجات فقط.
٥. العمل على مخاطبة البنك المركزي بضرورة إجراء التسهيلات الممكنة لفتح الاعتمادات المستندية للعملاء في ظل الظروف الراهنة بحيث يصبح فتح الإعتماد المستندي بضمان لا يزيد عن ٥٠% من القيمة ومن ثم تقليل الطلب على العملات الأجنبية.
٦. يأمل رجال الأعمال أن يكون الفكر البنكي خلال الفترة القادمة فكر غير تضييقي ويتميز بالمرونة في التعامل مع العملاء للخروج من الأزمة الراهنة بأقل الخسائر الممكنة.